

**Embargoed: not for news wire transmission,
posting on websites, or any other media use until
December 11, 2002 at 1 p.m. EST (Washington
time) or 18:00 GMT**



The World Bank

News Release No. 2003/151/S

Contacts: Lawrence MacDonald (202) 473 7465

lmacdonald@worldbank.org

Ana E. Luna (202) 473-2907

alunabarros@worldbank.org

Cynthia Case McMahon (TV/Radio) (202) 473-2243

Ccase@worldbank.org

البنك الدولي يرى البطء في آفاق الاقتصاد العالمي

*المناخ السياسي يلقي ظلاله على آفاق النمو على الأمد القصير
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*

واشنطن العاصمة، 11 ديسمبر 2002 – يقول تقرير جديد صادر عن البنك الدولي أن من شأن بطء الاقتصاد العالمي حسيما يتضح في آفاقه، مع بطء معدلات النمو في فترة السنة أو السنة ونصف القادمة عما كان متوقعا، أن يعيق تخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، يتزايد إلحاح ضرورة اتخاذ إجراءات لإزالة الحواجز المعيقة للتجارة والاستثمار التي تضر بالفقراء في البلدان النامية.

يقول تقرير بعنوان **آفاق الاقتصاد العالمي والبلدان النامية 2003: الاستثمار بهدف إطلاق الفرص العالمية** أن الاحتمالات المجهولة في أسواق المال العالمية قضت على الزخم الذي نجم عن الانتعاش الطفيف الذي بدأ في أواخر عام 2001. كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تباطؤا اقتصاديا، في حين أن آفاق النمو في المدى المتوسط تتوقف على ما إذا كانت ستقوم حرب في هذه المنطقة أم لا. ويوجز هذا التقرير خطوات يمكن للبلدان الغنية والبلدان النامية اتخاذها في بيئة الاحتمالات المجهولة الراهنة هذه من أجل زيادة معدلات النمو وتعجيل خطى عملية تخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية.

ازدياد بطء النمو الاقتصادي العالمي يقوض جهود تخفيض أعداد الفقراء

بعد البطء غير العادي الذي شهده عام 2001 وعام 2002، من المتوقع الآن أن يزداد إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2003، أي بمعدل أعلى من معدلات السنتين السابقتين ولكن مازال هذا المعدل أدنى بكثير من المعدل الذي تحقق في عام 2000 والبالغ 3.8 في المائة، كما أنه حسب قول هذا التقرير أدنى بكثير من معدلات النمو الممكنة على الأمد الطويل. ويحذر التقرير من أن الانتعاش العالمي يمكن أن يفقد زخمه بسرعة وأن هناك خطر كبير من أن العالم يمكن أن ينزل عائدا إلى الركود الاقتصادي.

الجدول 1 . التجارة العالمية ونمو إجمالي الناتج المحلي (النسبة المئوية السنوية للتغير عن السنة السابقة)				
	التقديرات الحالية	التوقعات الحالية		
		2001	2002	2003
التجارة العالمية (حجم)	-0.5	2.9	7.0	8.0
إجمالي الناتج المحلي العالمي (نمو)	1.1	1.7	2.5	3.1
البلدان مرتفعة الدخل	0.7	1.5	2.1	2.7
أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.8	1.4	2.1	2.6
الولايات المتحدة	0.3	2.3	2.6	3.1
اليابان	-0.3	0.0	0.8	1.3
منطقة اليورو	1.5	0.8	1.8	2.6
بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	-0.7	2.3	3.7	5.3
البلدان النامية	2.9	2.8	3.9	4.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.5	6.3	6.1	6.4
أوروبا وآسيا الوسطى	2.3	3.6	3.4	3.6
البلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق	4.6	3.5	3.3	3.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.4	-1.1	1.8	3.7
ما عدا الأرجنتين	1.2	0.7	1.9	3.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.2	2.5	3.5	3.7
صادرات نفطية	2.4	2.4	3.7	3.6
اقتصادات متنوعة	4.3	2.2	2.7	3.6
جنوب آسيا	4.4	4.6	5.4	5.8
أفريقيا جنوب الصحراء	2.9	2.5	3.2	3.8

Source: World Bank, *Global Economic Prospects 2003*

يقول نيكولاس ستيرن، رئيس الخبراء الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية "إن الانتعاش أكثر بطأً وتفاوتاً مما توقعنا".

على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط، هبط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.5 في المائة مقابل 3.2 في المائة في عام 2001، وذلك مع استمرار أصداء أحداث 11 سبتمبر 2001 في مختلف أرجاء هذه المنطقة.

بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فقد ظل معدل نمو اقتصادها أكثر من 2 في المائة بقليل. ولم تحدث زيادة أكبر كانت متوقعة في معدلات النمو - نتيجة ارتفاع أسعار النفط وازدياد الإنفاق العام - لأن تباطؤ الإنتاج والصادرات نتيجة صرامة القيود التي فرضتها منظمة أوبك على الحصص في عام 2001 لمساندة رفع أسعار النفط أدى إلى تقويض فرصة حدوث تلك الزيادة.

وشهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي صادراتها متنوعة تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية في عام 2002، حيث هبط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى

2.2 أي هبوط بنسبة 2 في المائة عما كان في عام 2001. وتشمل العوامل الخارجية التي أدت إلى هذا الهبوط تدهور معدلات نمو أسواق الصادرات بالنسبة لمصر والمملكة المغربية وتونس، فضلا عن الهبوط الشديد في قطاع السياحة في شمال أفريقيا وعدة بلدان على الساحل الشرقي للبحر المتوسط عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

كما أن عوامل داخلية مثل سوء الأحوال الجوية، وزيادة صرامة السياسات المالية والنقدية، وعدم استقرار نظام الصرف في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ساعدت في مفاومة أثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن صدمات خارجية.

يقول مصطفى نابلي، رئيس خبراء الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي "أدت الأفاق غير الملائمة لنمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مفاومة الأوضاع الاجتماعية الصعبة أصلا وجعلها حرجة، حيث أن المزيد من القادمين الجدد إلى سوق العمل ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل".

تشير آخر التوقعات إلى أن من المتوقع أن تحقق البلدان ذات الدخل المرتفع معدل نمو يبلغ 2.1 في المائة في عام 2003. أما البلدان النامية فستشهد معدل نمو أكبر كثيرا يبلغ متوسطه 3.9 في المائة. غير أن هذا المتوسط يخفي تباينات كبيرة بين المناطق، حيث أن منطقة شرق آسيا ستشهد أكبر معدل نمو يبلغ 6.1 في المائة، تليها منطقة جنوب آسيا حيث سيبلغ معدل نموها 5.4 في المائة. أما المناطق الأخرى فمن المتوقع أن تقل معدلات نموها عن 4 في المائة، علما بأن معدل النمو في أمريكا اللاتينية سيبلغ 1.8 في المائة. كما أن معدلات النمو في معظم البلدان النامية خارج آسيا وأوروبا الشرقية ستكون أضعف من أن تحدث تخفيضا واضحا في أعداد الفقراء.

يقول التقرير أن من الواضح أن آفاق نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرهونة بما إذا كانت الحرب ستقوم في هذه المنطقة أم لا. وإذا تم تقادي نشوبها في السنة القادمة وجرى انتعاش الثقة فيها تدريجياً، فمن المتوقع أن يزداد معدل النمو فيها إلى 3.7 في المائة بحلول عام 2004. كما يصبح من الممكن توقع الانتعاش في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المتنوعة الصادرات في هذه المنطقة. ومن المتوقع في هذه الحالة أن يكون متوسط معدلات النمو 3.6 في المائة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، أما بالنسبة للبلدان المتنوعة الصادرات فمن المتوقع عند ذلك أن يزداد معدل النمو إلى 2.7 في المائة في عام 2003 و 3.6 في المائة في عام 2004.

على الصعيد العالمي، تشمل العوامل المثبطة للنمو في الأمد القصير كلاً من: انخفاض ثقة المستهلكين، وارتفاع مستويات المديونية في أوضاع تتسم بضعف أسواق الأسهم، وتداعيات الفضائح المالية في الشركات الأمريكية، واستمرار قلق المستثمرين بشأن اختلالات توازن النظام المصرفي الياباني، وفرط الاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى في أوروبا، فضلاً عن القلق بشأن مشاكل المديونية في أمريكا اللاتينية.

في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن تؤدي نتائج الحرب على الثقة في أسواق رأس المال الضعيفة أصلاً إلى زيادة هوامش أسعار الفائدة، مع هروب رأس المال إلى الأسواق جيدة النوعية، ولاسيما من بلدان المنطقة القريبة من ميدان المعركة.

يقول السيد نابلي أيضاً "ستواصل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحمل التكاليف المرتفعة نتيجة الصراعات والاحتمالات السياسية المجهولة. وهذا ما يخيق استثمارات القطاع الخاص وجهود الإصلاح، مع كل ما ينجم عن ذلك من عواقب سلبية على النمو على الأمد الطويل".

ويمضي التقرير فيقول أنه حتى لو تمكنت هذه المنطقة من تحقيق أداء في النمو أفضل من المتوقع في الأمد القصير، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في الأمد البعيد ما يزيد قليلاً على 3.2 في المائة مع مواصلة بلدان هذه المنطقة التصدي لعدة عقبات. ويذكر التقرير أن منطقة الشرق الأوسط شديدة الاعتماد على مجموعة صغيرة من مصادر الإيرادات الخارجية، ولاسيما التحويلات النفطية والسياحة، وهذا الاعتماد هو ما يدخل إمكانية ضعف الإيرادات من الصادرات.

الانخفاض الشديد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية

أدى بطء الاقتصاد العالمي إلى تخفيض تدفقات رؤوس المال إلى البلدان النامية. فقد أصبح صافي قروض البنوك التجارية للبلدان النامية سالبا، كما هبطت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان عن الذروة التي بلغت في عام 1999. يقول ريتشارد نيوفارمر، كبير مؤلفي هذا التقرير "ما نشاهده هو أطول فترة هبوط في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية منذ الركود الاقتصادي العالمي في الفترة 1983-1981".

هبطت الاستثمارات الأجنبية من القطاع الخاص في قطاعات البنية الأساسية بنسبة 25 في المائة عما كانت في عام 1997 في البلدان النامية. وأخذ المستثمرون يحجمون عن المشروعات الطويلة الأمد، كما أن الفضائح المحاسبية في البلدان الصناعية أبعدت لاعبين كبار مثل شركة إنرون (ENRON) وشركة ورلدكوم (Worldcom) عن السوق. أما تباطؤ النمو في شرق آسيا وروسيا والبرازيل فقد أدى إلى تخفيض الطلب على الاستثمارات.

يقول السيد نيوفارمر أيضاً "يعتبر اجتذاب استثمارات القطاع الخاص المحلية والأجنبية في البنية الأساسية ضرورياً من أجل التنمية. ولكن في الأوضاع الحالية لن يتمكن العديد من المشروعات الهامة - مثل مشروعات الكهرباء والطرق وشبكات إمداد المياه - من اجتذاب رؤوس الأموال من القطاع الخاص. وقد لا يكون أمام الحكومات خيار سوى الإسهام بدور أكبر في تمويل بعض الأنشطة".

ولا يقتصر الأمر على هبوط عدد المستثمرين بل يتعداه إلى انتشار الانتقائية بين المستثمرين. وتجري إعادة توجيه الاستثمارات في البلدان النامية إلى بلدان تنعم بمناخ استثمار أفضل.

اتخاذ إجراءات بشأن أجندة الدوحة الخاصة بالتجارة أكثر أهمية من أي وقت مضى

يقول يوري دادوش، مدير إدارة التجارة الدولية في البنك الدولي أن تباطؤ الاقتصاد العالمي يهدد بتحويل الاهتمام عن ضرورة تحقيق تقدم سريع في محادثات التجارة العالمية. وهو يقول أيضا "سيكون من غير الحميد فعلا إذا أسفر التركيز قصير النظر على القضايا قصيرة الأمد عن تمكين قوى أنصار الحمائية من خنق إحرار التقدم في إلغاء الحواجز المعيقة للتجارة ووضع عوائق أخرى أمام الاستثمار وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية".

هناك علامات تشير إلى أن محادثات التجارة العالمية التي انطلقت في مؤتمر الدوحة في نوفمبر الماضي من أجل معالجة احتياجات البلدان النامية بدأت تراوح مكانها. ويقول السيد دادوش "أدى قانون المزارع الأمريكي المقترح حديثا والاتفاق الذي أعلن في الأونة الأخيرة بشأن إبقاء إنفاق الاتحاد الأوروبي على الدعومات المالية للمزارعين حتى عام 2013 إلى تعقيد المحادثات بشأن قطاع الزراعة". ويخطط وزراء البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال في مؤتمر قمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانون في المكسيك في عام 2003.

سيتعين على مؤتمر كانون أن يبحث قضيتين جديدتين مثيرتين للجدل - من بين قضايا أخرى - وهما اتفاقية استثمار دولية مقترحة ومتطلبات السياسة الخاصة بالمنافسة. وتأمل الشركات المتعددة الجنسية بالتوصل إلى اتفاق يتيح لها زيادة قدرتها على دخول الأسواق وحماية جديدة من السياسات الحكومية غير الملائمة كالمصادرة. غير أن تقرير البنك يخلص إلى أن اتفاقا عالميا يضيف حماية جديدة للمستثمرين من السياسات الحكومية غير الملائمة قد لا يفيد كثيرا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

ويقول السيد ستيرن أيضا "ينبغي أن يتواصل التركيز في محادثات التجارة العالمية على إلغاء الحواجز المعيقة للتجارة والاستثمار التي تضر بالفقراء في البلدان النامية - وهذه تشمل الحواجز التي في البلدان الغنية وفي البلدان النامية نفسها. فإن التوغل كثيرا في قضايا اللوائح التنظيمية المحلية دون تصحيح الصورة الكبيرة قد يسفر عن تأخير الاتفاق أو عن التوصل إلى نتائج لا تساعد الفقراء فعلا".

تحسين مناخ الاستثمار في البلدان النامية

يمكن للبلدان النامية فعل الكثير لوحدها رغم بيئة تباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لتشجيع النمو وتخفيض أعداد الفقراء فيها. وبينما أكدت دراسات سابقة أصدرها البنك الدولي على حسن نظام الإدارة العام، وسلامة المؤسسات، وحقوق الملكية باعتبارها جميعا شروط ضرورية لزيادة استثمارات القطاع الخاص سواء المحلية أم الأجنبية، فإن مطبوعة الأفاق الاقتصادية العالمية 2003 الصادرة عن البنك الدولي تتخطى ذلك إلى النظر في سياسات لتشجيع المنافسة كطريقة لتحسين نوعية الاستثمارات - أي زيادة إنتاجية الاستثمارات.

يقوم تقرير البنك الدولي بتحليل السياسات التي تشكل حواجز تحد من المنافسة في البلدان النامية: فالحواجز المعيقة للتجارة يمكن أن تمنع المنافسة من جانب الواردات، كما أن القيود القانونية يمكن أن تحول دون دخول شركات أجنبية إلى الأسواق وزيادة عدد المتنافسين، أما الشركات الاحتكارية المملوكة للدولة فيمكنها الحيلولة دون نشوء شركات قطاع خاص سواء كانت أجنبية أم محلية، فضلا عن أن سوء تصميم أنظمة ووضع اللوائح التنظيمية في الصناعات التي تمت خصصتها يمكن أن يعيق المنافسة من شركات محلية وشركات أجنبية، وهذا ما يضر بمصالح المستهلكين.

يمكن لمعالجة مجال واحد دون معالجة المجالات الأخرى أن تسفر عن نتائج عكسية: فعلى سبيل المثال، يمكن للسماح بدخول شركات أجنبية في بيئة رسوم جمركية مرتفعة أن يسفر عن خلق قلة من شركات محتكرة تسيطر عليها شركات أجنبية، مما يخفض الدخل القومي. غير أن تخفيض الحواجز المعيقة للتجارة يمكن أن يساعد في

حرمان الشركات الاحتكارية من الأرباح الاحتكارية. ويقول تقرير البنك الدولي هذا أن زيادة الواردات في الصناعات شديدة التركيز من صفر إلى 25 في المائة من المبيعات المحلية يؤدي إلى تخفيض نسبة أرباح الشركات القليلة الاحتكارية بواقع ثمانية في المائة من خلال تخفيض الأسعار بالنسبة للمستهلكين. فالشركات في كوريا وماليزيا وتايلاند أكثر إنتاجا من الشركات في الهند والصين، وهذا ناجم جزئيا عن تخفيض القيود المعيقة للتجارة والحوافز الإدارية التي تعيق دخول شركات جديدة إلى الأسواق.

بالمثل، مع أن عمليات الخصخصة غالبا ما أسهمت في تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء، إلا أن الخصخصة ليست دواء لكل العلل وقد لا تحسّن النواتج عند ما يكون هناك افتقار إلى المنافسة ويكون نظام اللوائح التنظيمية بعد الخصخصة ضعيف.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سبيل المثال، يمكن أن تواجه البلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على الخصخصة في تحقيق الإيرادات اللازمة لزيادة الإنفاق مشاكل تتمثل في عجوزات الموازنة، حيث أن طبيعة هذه الإيرادات المؤقتة القادمة من عمليات الخصخصة تعطي الأهمية القصوى في المستقبل لإصلاح الإنفاق العام وسياسات القطاع العام التي يركز عليها ذلك الإنفاق والضرائب.

يقول السيد نيوفارمر "إن تحويل شركة احتكارية مملوكة للدولة إلى شركة احتكارية يملكها القطاع الخاص يمكن أن يسفر عن قدر من الضرر أكبر مما يسفر عنه من نفع. فالمنافع الحقيقية تتأتى عن المنافسة التي تدفع إلى تحسين الإنتاجية واللوائح التنظيمية التي تتيح للفقراء القدرة على الحصول على الخدمات".

-###-

يمكن للصحفيين الحصول على نص هذا البيان قبل انقضاء فترة الحظر من خلال مركز البنك الدولي لإطلاع الإعلاميين على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://media.worldbank.org/secure/>

يمكن للصحفيين المعتمدين الذين ليست لديهم كلمة التعارف طلب هذه الكلمة باستيفاء استمارة التسجيل على الموقع:

<http://media.worldbank.org/>

سيتم وضع موجز التقرير والمواد ذات الصلة به للجمهور على شبكة الإنترنت العالمية عقب انتهاء فترة الحظر مباشرة وذلك على الموقع:

<http://www.worldbank.org/prospects/gep2003>

نود تشجيع شبكات الإعلام على ذكر عنوان موقع الإنترنت هذا في تغطيتهم الإعلامية لهذا التقرير.